## جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم الجذع المشترك ل م د

مقياس: المحاسبة المالية

## المحاضرة 02: مفاهيم أساسية للمحاسبة المالية (تابع)

## المبادئ المحاسبية:

حددت المادة رقم 06 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب مراعاتها لدى إعداد الكشوف المالية ولاسيما:

- محاسبة التعهد: أي تسجيل العمليات عند حدوثها وحتى إذا لم تتم تسويتها ماليا (لم ينتج عنها تدفقات مالية)، فمحاسبة التعهد تقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشتمل على كافة المصاريف المتعلقة بتلك الفترة بغض النظر عما إذا كانت تلك المصاريف دفعت أو لم تدفع، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات سواء حصلت هذه الإيرادات أم لم تحصل.

- استمرارية الاستغلال: تعد الكشوف المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها خلال السنوات القادمة، حيث يفترض هذا المبدأ أن الشركة ليس لها النية أو الحاجة لإنهاء نشاطها أو تقليصه بشكل كبير وأنها ستستمر في أعمالها إلى أجل غير محدود، وفي حالة ظهور مؤشرات قبل إصدار القوائم المالية توحي بأن الشركة ستوقف نشاطها وتعلن إفلاسها في المستقبل القريب، يجب على الشركة أن لا تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية، كما يجب ذكر كل الأسباب التي أدت إلى هذا القرار في الملحق التفسيري.

وقد نصت المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أساس أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه " يجب أن تعد القوائم والكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تؤدي إلى التصفية أو التوقف عن النشاط ".

- مبدأ الوحدة المحاسبية: بموجب هذا المبدأ لا تمتم المحاسبة إلا بالأحداث والعمليات التي لها علاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية أو القانونية، وأنه يقع على المحاسبة فقط تسجيل الأحداث والعمليات التي لها تأثير على وضعية المؤسسة دون سواها من الفئات الأخرى المهتمة بحياة وأعمال المؤسسة، كالمالكين والمسيرين.

وقد نصت المادة رقم 09 من نفس المرسوم التنفيذي 08-156، على أنه يجب أن يعتبر الكيان (Entité) أو المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، ويجب أن لا تأخذ القوائم المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات الملاك.

- مبدأ استقلالية الدورات المالية: عملا بفكرة تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية (دورة مالية) استجابة للتشريعات القانونية، من أجل تحديد أعمال ونتائج المؤسسات خلال تلك الفترات (ربح أو خسارة) لتسهيل عمليات التسيير والرقابة والمقارنة. وعليه يقضي هذا المبدأ بأ

156-08 12 يجب التي 13 والتي إلى - مبدأ الحيطة والحذر: في في في التي التي في 156-08 14 إلى في - مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: في محاسبية مختلف Ľ تغيرها فترة إلى ď. 156-08 05 في التي والتي يجب في إلى - مبدأ التكلفة التاريخية: بالنسبة للأصول، وفي افتراض 156-08 16 یجب تا في التاريخية

تغیرات .

- مبدأ القيد المزدوج: قي التي بحد في ( ) . في قي ( ) . في القيامة: با الأصول والخصوم في الميزانية،

إلا في حالة استثنائية بموجب القانون.